● أخبار قصيرة

بوتين يتعهّد بتعزيز منظمة معاهدة الأمن الجماعي

تعهّد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بتعزيز منظمة معاهدة الأمن الجماعي، خلال ترؤس بلاده لها، مؤكداً أن الاستمرارية ستشمل جميع المجالات الرئيسية.

وخلال اجتماعه مع المسؤولين البرلمانيين المشاركين في الاجتماع العام الثامن عشر المشترك للجمعية البرلمانية لدول المنظمة، في موسكو، الاثنين، قال بوتين: «في العام المقبل، كما تعلمون، تنتقل رئاسة منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى الاتحاد الروسي.

سنقوم بكل ما يتعلق بتعزيز المنظمة بلاشك».

وأضاف: «هذا العمل سيكون استمراراً للإنجازات التي حققتها قرغيزستان خلال رئاستها للمنظمة في العام الحالي».

وأوضح الرئيس الروسي أن «الاستمرارية ستشمل جميع المجالات الرئيسية»، قائلاً: «هذا يعني تعزيز دفاعنا، وتنسيق سياساتنا في مجال النشاط العسكري وفي مجال التعاون العسكري التقني».

أسطول جديد لكسر حصار غزة يبدأ الإبحار في أبريل ٢٠٢٦

أعلنت اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة، يوم الاثنين، عن انطلاق أسطول بحري جديد باتجاه القطاع في أبريل/ نيسان المقبل، ضمن تحرك تضامني عالمي يهدف إلى كسر الحصار الصهيوني المفروض على غزة منذ ٢٠٠٧.

وقالت اللجنة، عبر صفحتها على «فيسبوك»، إن «اجتماع تحالف أسطول الحرية يستمر يوم الاثنين في العاصمة الإيرلندية دبلن»، وذلك «بمشاركة ممثلي منظمات من مختلف دول العالم للتخطيط لفعاليات تضامنية عالمية»، مشيرةً إلى انضمام ممثلين عن «أسطول الصمود العالمي» و«مبادرة ألف مادلين» إلى الاجتماعات.

وقالت اللجنة إن الأسطول الجديد سيُبحر «ضمن تحرك تضامني دولي سلمي ضد الحصار وضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين وجرائمه بحق أهل غزة وعموم فلسطين»، مشددةً على أن «التضامن العالمي بات مطلوباً الآن أكثر من أي وقتٍ مضى».

رئيس المجلس الأوروبي: لن نقبل تهديدات أميركا وتدخّلاتها في سياساتنا

رفض رئيس المجلس الأوروبي، أنتونيو كوستا، الاثنين ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، «أيّ محاولة من جانب أميركا للتدخّل في السياسة الأوروبية»، بعد أنْ نشرت واشنطن إستراتيجيتها الأمنية الجديدة التي تنتقد القارة بشدّة.

وقال كوستا، في مداخلة له في معهد «جاك ديلور» في بروكسل: «ما لا يمكننا قبوله هو التهديد بالتدخّل في السياسة الأوروبية»، مؤكّدًا أنّ «أميركا لا يمكنها أنْ تَحُلّ محل الأوروبيين في اختيار الأحزاب أو تحديد رؤيتهم لحرية التعبير»، وفق وكالة «سبوتنيك» للأنباء.

وقال كوستا: «ثمة اختلافات في رؤيتنا للعالم، لكنّ هذا يتخطّى ذلك الأمر. لا تزال هذه الإستراتيجية تتحدث عن أوروبا بصفتها حليفة، هذا جيد، لكن إن كنّا حلفاء، علينا التصرّف كحلفاء».

انقسام يُهدد المستقبل

بين الشعبوية والحقوق.. أوروبا تعيد رسم سياسة الهجرة

الوفاق/ يُشكّل ملف الهجرة أحد أكثر القضايا حساسيةً في الاتحاد الأوروبي، إذ يتقاطع مع الأمن والسياسة والاقتصاد والهوية الثقافية. منذ عقود، ظلّت أوروبا مقصدًا رئيسيًا للمهاجرين واللاجئين، سواء بسبب الفقر أو البحث عن فرص أفضل أو الهروب من الأزمات في مناطق مختلفة من العالم. لكن مع تصاعد موجات الهجرة في العقد الأخير، تحوّل هذا الملف إلى محور صراع سياسي داخلي، إذ يطالب اليمين واليمين المتطرّف بتشديد الإجراءات، فيما يدافع اليسار والمنظمات الحقوقية عن قيّم الانفتاح والإنسانية. وفي هذا السياق، طرحت المفوضية الأوروبية مقترحات جديدة تهدف إلى إعادة تنظيم وصول المهاجرين وإعادتهم، ما أثار جدلًا واسعًا داخل القارة وخارجها، وأعاد طرح السؤال حول مستقبل أوروبا بين الأمن والحرية، وبين الانغلاق والانفتاح.

جذور الأزمة وتحوّلها إلى ورقة سياسية

منذ التسعينيات، واجه الاتحاد الأوروبي موجات متكررة من الهجرة، بدءًا من نزوح مئات الآلاف خلال حروب البلقان وصولًا إلى تدفقات المهاجرين من أفريقيا والشرق الأوسط. هذه الأحداث دفعت الاتحاد إلى التفكير في آليات مشتركة لإدارة الأزمات، لكنها في الوقت نفسه ساهمت في صعود الأحزاب الشعبوية واليمينية التي جعلت من الهجرة قضية انتخابية مركزية. ومع مرور الوقت، لم يعد الملف مجرد قضية إنسانية أو اجتماعية، بل أصبح ورقة ضغط سياسية تُستخدم في الحملات الانتخابية، وأداة لإعادة تشكيل التحالفات داخل البرلمان الأوروبي. هذا التحوّل جعل من الهجرة ساحة اختبار حقيقية لوحدة القارة، حيث تتباين المواقف بين من يرى فيها تهديدًا للأمن والهوية، ومن يعتبرها فرصةً للتجديد الاقتصادي والاجتماعي.

المقترحات الجديدة.. مراكز العودة وتشديد العقوبات

المفوضية الأوروبية قدّمت هذا العام ثلاث نصوص أساسية للتصويت، تُمثّل حجر الأساس في سياسة الهجرة الجديدة. أول هذه النصوص يتعلّق بإنشاء «مراكز عودة» خارج الاتحاد الأوروبي، بحيث يتم إرسال المهاجرين الذين رُفضت طلباتهم إلى دول تُعتبر «آمنة» وفق معايير الاتحاد. هذه الفكرة، وإن بدت منسجمة مع مطالب اليمين، تثير شكوكًا حول فعاليتها، خاصةً أن تجارب مشابهة لم تحقق نجاحًا فعليًا في الماضي. النص الثاني يركّز على فرض عقوبات أشد على المهاجرين الذين يرفضون مغادرة الأراضي الأوروبية بعد رفض طلباتهم، وهو ما يُنظر إليه كخطوة لردع المخالفين وتعزيز الانضباط القانوني. أمّا النص الثالث فيتعلق بتسريع إجراءات إعادة المهاجرين، عبر آليات أكثر صرامة وتنسيقًا بين الدول الأعضاء، بهدف تقليل الفجوة بين القرارات القانونية والتنفيذ العملي. هذه المقترحات تفتح الباب أمام جدل سياسي وقانوني واسع، بين من يعتبرها ضرورة لحماية الأمن الأوروبي، ومن يراها تهديدًا مباشرًا لحقوق الإنسان والقيّم التي يقوم عليها الاتحاد.

الانقسام الأوروبي.. بين التشكيك والدعم

المواقف الأوروبية متباينة بشكلٍ واضح. فرنسا أبدت تشكيكًا في قانونية وفعالية بعض الإجراءات، معتبرةً أن «مراكز العودة» قد لا تحقق النتائج المرجوة.

إسبانيا عبّرت عن مخاوف مشابهة، مشيرةً إلى أن التجارب السابقة لم تثبت نجاحًا فعليًا. في المقابل، النمسا والسويد وبلجيكا أعلنت رفضها استقبال طالبي لجوء إضافيين، ما يعكس توجّهًا نحو الانغلاق. هذا الانقسام يعكس صعوبة التوصل إلى توافقٍ شامل، خاصةً أن النظام المقترح لتوزيع طالبي اللجوء يفرض على الدول خيارين: إما استقبال المهاجرين أو دفع مساهمة مالية قدرها عشرون ألف يورو عن كل طالب لجوء. اليمين واليمين المتطرّف، من جهتهما، يقدّمان دعمًا واضحًا لهذه السياسات، بعد أن نجحا في بناء تحالف داخل البرلمان الأوروبي لضمان الموافقة المبدئية. هذا المشهد يعكس بوضوح أن الاتحاد الأوروبي يعيش حالة من التوتر السياسي بين تيارات متناقضة، وأن ملف الهجرة أصبح ساحة اختبار حقيقية لوحدة القارة.

البُعد الحقوقي والإنساني.. أزمة هوية أوروبية

منظمات المجتمع المدني وجمعيات حماية المهاجرين ترى في هذه السياسات انتهاكًا مباشرًا لحقوق الإنسان. منظمة PICUM، على سبيل المثال، اعتبرت أن الاتحاد الأوروبي يختار سياسات «تدفع الناس إلى الخطر وانعدام الأمن القانوني»، بدلًا من الاستثمار في الحماية والإدماج.

هذا الموقف يسلّط الضوء على التناقض بين القيم التي يرفعها الاتحاد الأوروبي- كالحرية والكرامة الإنسانية - وبين السياسات التي يُناقش اعتمادها. ويطرح سؤالًا جوهريًا: هل يمكن للاتحاد أن يحافظ على صورته كمدافع عن حقوق الإنسان بينما يتبنى سياسات قد تُعتبر إقصائية؟ إن هذا التناقض يضع الاتحاد أمام أزمة هوية، حيث يجد نفسه مضطرًا للاختيار بين الحفاظ على مبادئه أو الانصياع لضغوط سياسية داخلية قد تقوّض تلك المبادئ.

التداعيات المحتملة.. صورة الاتحاد ومستقبله

إذا تم اعتماد هذه السياسات، فإن التداعيات ستكون واسعة. على صورة الاتحاد الأوروبي عالميًا، قد يُنظر إليه ككيان يتخلى عن قيمه الإنسانية لصالح حسابات سياسية داخلية، ما يضعف مكانته كقوة ناعمة في العالم. على العلاقات مع دول الجنوب، إقامة «مراكز عودة» خارج أوروبا قد تثير توترات مع الدول المضيفة، خاصةً إذا اعتُبرت هذه المراكز عبئًا أمنيًا أو اقتصاديًا. أما على الاستقرار الداخلي الأوروبي، فقد تؤدي السياسات المتشددة إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية، وزيادة التوتر بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة. أما على مستقبل الاندماج الاجتماعي، فقد يضعف تشديد الإجراءات فرص إدماج المهاجرين الذين يُسمح لهم بالبقاء، ويزيد من الشعور بالعزلة والتمييز. هذه التداعيات تجعل من الملف أكثر تعقيدًا، وتؤكد أن الحلول السطحية قد تؤدي إلى نتائج عكسية.

أصبح موضوع الهجرة ساحة اختبار حقيقية لوحدة القارة الأوروبية، حيث تتباين المواقف بين من يرى فيها تهديدًا للأمن والهوية، ومن يعتبرها فرصةً للتجديد الاقتصادي والاجتماعي

الهجرة وقود الشعبوية

في السنوات الأخيرة، تحوّل ملف الهجرة إلى أداة مركزية في الخطاب الشعبوي داخل أوروبا. الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرّفة وجدت في هذا الملف فرصة ذهبية لتأجيج المخاوف الجماهيرية، وربط الهجرة بمفاهيم مثل فقدان الأمن، تراجع الهوية الوطنية، وضغط الموارد الاقتصادية. هذا الخطاب لم يبقَ مجرد شعارات، بل أصبح وسيلة مباشرة لحصد الأصوات في صناديق الاقتراع، حيث يقدّم الشعبويون أنفسهم كحماة «الأمة» في مواجهة «الغرباء».

في إيطاليا، على سبيل المثال، استثمرت أحزاب مثل «الرابطة» بقيادة ماتيو سالفيني في خطاب معادٍ للهجرة، ونجحت في تحويل المخاوف من تدفق المهاجرين عبر البحر المتوسط إلى رافعة انتخابية قوية. في المجر، وظّف فيكتور أوربان ملف الهجرة لتعزيز سلطته، عبر تصوير المهاجرين كتهديد وجودي للهوية المجرية المسيحية، ما ساعده على ترسيخ حكمه وتوسيع قاعدة مؤيديه. أمّا في فرنسا، فقد شكّل ملف الهجرة محورًا رئيسيًا في الحملات الانتخابية، حيث استخدمته مارين لوبان وحزبها «التجمع الوطني» لتقوية خطابها الشعبوي القائم على حماية الهوية الفرنسية من «الغزو الثقافي». هذه الأمثلة توضّح كيف تتحوّل الهجرة إلى وقود سياسي، إذ تُستغل المخاوف الجماهيرية لتغذية الشعبوية، وتُترجم مباشرة إلى مكاسب انتخابية.

يمكن القول إنّ هذه السياسات تُمثّل استجابة ظرفية لضغوط سياسية وانتخابية أكثر مما هي تحوّل استراتيجي طويل الأمد. العلاقة بين الهجرة وصعود الشعبوية واضحة: كلما ارتفعت أعداد المهاجرين، زادت قوة الخطاب الشعبوي الذي يربط الهجرة بانعدام الأمن أو فقدان الهوية الوطنية.

لكن نجاح هذه السياسات ليس مضمونًا، فالتجارب السابقة أثبتت أن الحلول القائمة على الردع وحده لا تكفي، وأن معالجة جذور الهجرة مثل الفقر وعدم الاستقرار في الدول المصدّرة تبقى ضرورية. إنّ الاتحاد الأوروبي إذا اكتفى بالحلول الأمنية والإجرائية، فإنه يخاطر بتعميق الأزمة بدلًا من حلها، ويضع نفسه في مواجهةٍ دائمة مع قيّمه المؤسسة.

الهجرة بين الأمن والقيّم

الاتحاد الأوروبي يقف اليوم أمام مفترق طرق. بين الضغوط الشعبية والسياسية من جهة، والاعتراضات الحقوقية والقانونية من جهةٍ أخرى، يبدو أن القارة أمام اختبار صعب: هل تختار مسار التشدد الذي قد يرضي بعض الناخبين لكنه يهدد صورتها الدولية، أم تبحث عن حلول أكثر توازنًا تراعي الأمن والإنسانية معًا؟ إن الإجابة على هذا السؤال ستُحدد ليس فقط مستقبل سياسات الهجرة، بل أيضًا مستقبل الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي وقيّمي، قادر على التوفيق بين مصالحه الداخلية والتزاماته الدولية.

تايلند تقصف كمبوديا بطائرات مقاتلة وتعلن السعي لـ«شلّ قدراتها العسكرية»

قالت تايلند إنها قصفت كمبوديا بطائرات مقاتلة يوم الاثنين، في محاولة لشلّ قدراتها العسكرية، مع تجدد الأعمال القتالية عبر الحدود وتعثر وقف إطلاق النار الهش الذي توسط فيه دونالد ترامب. وتبادل الطرفان الاتهامات ببدء الاشتباكات التي اندلعت ليلاً واشتدت قبل الفجر وامتدت إلى عدة مواقع، وأسفرت وفق مسؤولين عن مقتل جندي تايلندي و٤ مدنيين كمبوديين.

واتهمت كمبوديا تايلند بارتكاب أعمال عدوان «لا إنسانية ووحشية»، مؤكدةً أنها لم ترد بعد. فيما قالت بانكوك إنها شنّت غارات جوية على أهداف عسكرية بعدما حشدت جارتها أسلحة ثقيلة وأعادت تمركز وحدات قتالية.

ونقل الجيش التايلندي عن رئيس الأركان الجنرال تشايبراك دونجبرابات قوله إن «هدف الجيش هو شل قدرات كمبوديا العسكرية لفترة طويلة، من أجل سلامة أبنائنا وأحفادنا».

الأمم المتحدة تؤكد استعدادها لتعزيز السلام

ويُعد هذا القتال الأشد منذ تبادل الطرفين إطلاق الصواريخ وقذائف المدفعية الثقيلة على مدى خمسة أيام في تموز/يوليو، ما أدى إلى مقتل ٤٨ شخصاً ونزوح ٣٠٠ ألف قبل تدخل ترامب للتوسط في وقف إطلاق النار.

وقد دعا رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم، الذي ساعد دونالد ترامب في الوساطة، إلى الهدوء وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، قائلاً إن «تجدد القتال يهدد بتقويض الجهود الحثيثة التي بُذلت لاستقرار العلاقات».

وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن الأمين العام دعا تايلند وكمبوديا إلى ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد، مؤكداً استعداد الأمم المتحدة لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وتتنازع تايلند وكمبوديا منذ أكثر من قرن على السيادة على نقاط حدودية مفتوحة على طول ٨١٧ كيلومتراً، وتشعل الخلافات حول معابد قديمة توترات قومية تفضي أحياناً إلى اشتباكات مسلحة.